

إسلاميو تونس والمغرب للغربيين: ماذا تريدون أكثر؟ الغنوشي وبن كيران يتحدثان لـ«صوت إسرائيل»



سجل زعماء المغرب وتونس الإسلاميون الجدد في منتدى دافوس، عدداً من المواقف اللافتة التي قد تساهم في توسيع دائرة التساؤلات حول صعود القوى الإسلامية في المنطقة ومستقبل علاقاتها مع القضايا الإقليمية الأساسية، تمثل أولها بالحديث إلى إذاعة «صوت إسرائيل» للقول بأن مستقبل علاقات حكومتهم مع الدولة العبرية «يحكمه التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية»، فيما طلبوا الدعم من الدول الغربية، محاولين التشديد على «اعتدال» حركاتهم الإسلامية بعبارة توجّهوا بها إلى الغربيين أكثر من مرة هي: «ماذا تريدون أكثر من ذلك؟».

لكن «الديموقراطية» و«الاعتدال» كما يتحدث عنهما الحكام الإسلاميون الجدد، لا تعكسان بدقة ما تشهده بلادهم مع انطلاق عهدهم الجديد في الحكم، ففي تونس دعت 6 أحزاب معارضة وعدد من الجمعيات إلى «مسيرة للدفاع عن الحريات» للتنديد «بتعدد الاعتداءات» و«الخطاب الأصولي المتطرف» و«سلبية السلطات».

في دافوس

وأكدت إذاعة «صوت إسرائيل» على موقعها الإلكتروني الناطق بالعربية إن زعيم حركة «النهضة» الإسلامية التونسية راشد الغنوشي ورئيس الوزراء المغربي عبد الإله بن كيران، قال مندوب الإذاعة الإسرائيلية في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس إن «على الفلسطينيين أن يقرروا بأنفسهم بشأن طبيعة علاقاتهم مع إسرائيل»، وذكرت الإذاعة أنهما «أكدا أن الحركات الإسلامية ستتصرف بموجب القرار الفلسطيني».

ورأى الغنوشي أن «مستقبل علاقات بلاده مع إسرائيل يحكمه التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية».

وقال رئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي خلال حوار حول الحكومة في شمال أفريقيا بعد ثورات وانتفاضات الربيع العربي التي شهدت فوز إسلاميين في الانتخابات بتونس ومصر والمغرب، «أوجه نداء هنا في دافوس لكل الذين يسمعوننا. نطلب دعماً لأن إمكانياتنا الذاتية ليست كافية». وأضاف رئيس الوزراء التونسي «لقد عولنا على قوانا الذاتية. ونعول (أيضاً) على دعم أصدقائنا في أوروبا والولايات المتحدة. تونس بلد مفتوح على كل جيرانه وخصوصاً الأوروبيين».

وتحدث الجبالي عن «إرث الاستبداد الثقيل» الذي خلفه النظام السابق في تونس، مشيراً إلى وجود 800 ألف عاطل عن العمل و70 ألف خريج جديد سنوياً من الجامعات لا يجدون عملاً وإلى أن خمس السكان يعيشون في الفقر و400 ألف تونسي، خصوصاً من الشباب، لا يكسبون أكثر من يورو واحد في اليوم. وأضاف «أمل أن لا تعيق هذه الأوضاع التطور السياسي للبلاد».

وقال الجبالي «إنها المرة الأولى التي تتمكن فيها من بناء دولة ديموقراطية ومرجلتها الأولى وضع دستور يكون أساس ديموقراطيتنا، مؤكداً أنه سيكون صمام أمان ضد العودة إلى الوراء». وأضاف «إن تونس كلها أمل في مستقبل (ثورات) الربيع العربي والسلم العالمي».

وبشأن وضع المرأة سعى الجبالي إلى إشاعة الطمأنينة، وقال في هذا الصدد «لا يمكننا أن ندافع عن ديموقراطية عرجاء. لا يمكننا أن نبني مجتمعاً بنصف الشعب». وأشار إلى أن الدستور التونسي الجديد سيضمن حظر أي تمييز. وقال رداً على سؤال لتدخله بهذا الصدد «لا أعرف ماذا تريدون أكثر من ذلك؟».

من جانبه توجه بن كيران لدى مخاطبته الحضور في النقاش ذاته، إلى المستثمرين مؤكداً أن المغرب كان له مسار مختلف عن باقي بلدان شمال أفريقيا. واعتبر رئيس الوزراء المغربي الذي نال ثقة البرلمان الخميس الماضي، أنه في تونس ومصر «كان الانضجار حتمياً»، حيث أن البلدين كانا محكومين «بقبضة من حديد» ونخب فاسدة. أما في المغرب فإن الإصلاحات كانت قد بدأت قبل عشرين عاماً، وشهدت المملكة «ثورة أقل سخونة» لكن «التغيير جارٍ» من أجل «إنجاز إصلاحات في خدمة الفقراء والمحتاجين». وسعى هو أيضاً إلى الطمأنينة وقال «نحن منفتحون جداً، ويمكننا أن نضمن بشكل أفضل مصالحكم واستثماركم مما كان يحدث في الماضي. ماذا تريدون أكثر من ذلك؟». وأضاف «لدينا مصالح متكاملة ونحن نحتاج إلى هذه الاستثمارات ونسعى لجلبها».

وتطرق بن كيران إلى ملف «المتطرفين». وقال «يجب إخراجهم من العمل غير القانوني... وجعلهم يشاركون في الحياة السياسية وتحويلهم إلى معتدلين». وقال «حين كنا شباناً كنا نحن أيضاً متشددين في أفكارنا ثم أصبحنا واقعيين وعدلنا أفكارنا». وأضاف «لكن حين أطلب منكم عدم تقديم الكحول لي، هل تعتبروني متطرفاً؟».

... وفي الداخل

ودعت ستة أحزاب معارضة وعدد من الجمعيات التونسية إلى «مسيرة للدفاع عن الحريات» في تونس وذلك للتنديد «بتعدد الاعتداءات» و«الخطاب الأصولي المتطرف» و«سلبية السلطات». ووقعت النداء ستة أحزاب معارضة من اليسار، مؤكدة سعيها «للدفاع عن الديموقراطية والحريات في تونس». وندد الموقعون بتعدد الاعتداءات الجسدية واللغوية، ضد مواطنين وناشطين وصحافيين و«الخطاب الأصولي».

المتطرف الداعي للكراهية والعنف بين التونسيين». وأضافوا «إن الحكومة تتلصق في اتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف هذا التوجه». وتكاثر في الأشهر الأخيرة حوادث انخرط فيها متشددون، خصوصاً في الجامعات، حيث يكثف أنصار ارتداء النقاب ضغوطهم. وتعرض صحافيون لاعتداء خلال تظاهرات خصوصاً الاثنين الماضي مناسبة جلسة محاكمة قناة خاصة ملاحقة قضائياً، بسبب بثها فيلماً، اعتبر مسيئاً للإسلام. وتعرض رئيس تحرير صحيفة ورجل قانون إلى المضايقة والاعتداء من قبل متظاهرين متشددين أمام مقر المحكمة قبل حمايتهم من قبل الأمن.

من جهة أخرى أثارت تصريحات نائب عن حزب النهضة، قال حزبه إنه لا يتبناها، في بداية الأسبوع استنكاراً في تونس. وقال النائب الصادق شورو إن «من يقطع الطرقات والسكك الحديدية ويشل عمل المصانع والمناجم ويشعل النار في المرافق العمومية»، هم «جيوب الردة التي تسعى في الأرض فساداً، وتجب إقامة الحد عليهم».

وأصدرت وزارة الداخلية التونسية بلاغاً على صفحتها الرسمية في الموقع الاجتماعي «فيسبوك» فندت فيه ما تم تداوله على الصفحات الاجتماعية حول إيقاف مغني «الراب»، أنيس بن منجي المرابطي «من أجل نشاطه الفني وبسبب محتوى كلمات أغانيه»، وأوضحت الوزارة أن المرابطي تم إيقافه من أجل جريمة حق عام، من دون توضيح طبيعتها، فيما أكدت عائلة المرابطي أن ابنها تم إيقافه بطريقة مريبة، حيث تم اقتحام منزله منذ يومين من قبل عناصر أمن بالزي المدني من دون أن يصرحوا بهويتهم أو يظهروا التصريح بالمداومة، كما قام الأمنيون بأخذ حاسوبه المتنقل، واعتقاله مباشرة، من دون توضيح أسباب اعتقاله.

الأردن وتداعيات الأزمة السورية

■ كمال مضاعيت

مع توقف أو إيقاف مهمة المراقبين العرب في سوريا، تكون الأزمة السورية قد غادرت إطار المعالجة الإقليمية وانتقلت حكماً إلى عهدة الأطراف الدولية، وتحديداً لعهدة الولايات المتحدة وروسيا، ولا يعني هذا النقل بالضرورة أن البحث بسبل حل الأزمة السورية سيكون بإطار مجلس الأمن قبل توفر شروط نجاح أكيدة لاستصدار قرار إجماع دولي يتعلق بسوريا، ما يعني أن هناك الكثير المطلوب انضاجه قبل بلوغ هذه المرحلة.

ومن هنا إلى حين بلوغ تلك المرحلة، من المتوقع أن تستمر سياسة الضغط على سوريا عربياً وإقليمياً، وقد تنهد دول الخليج العربي بعيداً بممارسة كافة أشكال الضغط والحصار على سوريا إن لم يكن لإسقاط النظام السوري فإضعافه، ما يعني أن الأردن قد يتعرض لضغوط خليجية بهدف دفعه للمساهمة بهذه الجهود، وقد تكون الأسباب التي قدمها الأردن بالسابق لتبرير عدم قدرته على تنفيذ خطة المقاطعة الاقتصادية التي دعت إليها الجامعة العربية أو إلى سحب السفراء العرب من دمشق لم تعد مقبولة الآن لدى المحور الخليجي الذي أخذت حربه على سوريا منحى أكثر شراسة.

لم يعد خافياً على أحد الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية على الأردن لادخاله على خط الأزمة السورية، ودفعه للمساهمة الفعالة بالجهود المبذولة للضغط على دمشق، فالمطلب الأمريكي واضح بهذا الخصوص، وهو يتكون من شقين، الأول يدعو الأردن إلى التخلي عن الحذر وإعلان وممارسة مواقف أكثر عدائية تجاه دمشق، أما الشق الثاني والأخطر فيتعلق بتهيئة الأردن للتعاطي مع تداعيات سقوط النظام السوري، مثل إعداد مخيمات لاجئين أو إيواء مجموعات معادية للنظام السوري، أو في حال اتخذت الولايات المتحدة ودول الخليج وتركيا قراراً بدخول معركة كسر عظم مع النظام السوري، فالمطلوب من الأردن بالحالة هذه هو تأمين كافة مستلزمات الدعم اللوجستي اللازم لدعم المجموعات المسلحة وتأمين سبل إيصال الدعم للداخل السوري بكل أشكاله.

من المرجح أن تزداد الضغوط الأمريكية والخليجية على الأردن لمساهمة أكثر فاعلية بالضغط على سوريا، والحقيقة أن الأردن ليس بإمكانه لعب هذا الدور لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي وهو الجانب الأقل أهمية، ومنها أسباب سياسية أبعد وأعمق من التداعيات المباشرة لسقوط النظام السوري، فسوريا بالنسبة للأردن ليست العراق على أهميته، فسقوط النظام السوري يعني تغييراً جوهرياً بالجغرافيا السياسية لدائرة بلاد الشام، ويعني أيضاً تبديلاً جوهرياً بمعادلة الصراع مع الكيان الصهيوني لغير صالح الأطراف العربية، فأحد أهداف التحالف الأمريكي مع المجموعات الإسلامية هو إقصاء القضية الفلسطينية وعدم وضعها بمقدمة أهداف الأمة (وهذا الموقف عبرت عنه الجماعات الإسلامية بمصر وتونس وليبيا وسوريا) .

وهناك أسباب داخلية تحول دون تمكن الأردن الرسمي من الدخول الفعال على خط الأزمة السورية لا يتسع المجال هنا للخوض فيها، وأهمها أن هناك موقفاً شعبياً واعياً لاهداف ومخططات الهجمة على سوريا ويقف ضدها، وثانيها وهو الأهم هو المناخ السياسي السائد والذي لا يسمح لأحد بجر الأردن إلى معارك تخدم الولايات المتحدة أو حلفائها بالمنطقة.

tamouz7@gmail.com

عشرات الآلاف يعودون إلى ميدان التحرير للمطالبة بتحقيق أهداف الثورة

الصوت الإسلامي خافتاً في تنحية المجلس العسكري

وكتبت صحيفة الفجر اليومية المستقلة «ارحل!» للمشير حسين طنطاوي الذي يرأس المجلس العسكري الحاكم والذي ظل وزير دفاع مبارك لأمدة طويل.

وقالت صحيفة المصري اليوم المستقلة في صفحتها الأولى ان تظاهرة الجمعة تهدف إلى «عودة الجيش إلى تكثاته».

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تعهد بترك السلطة لحكومة مدنية بحلول حزيران حينما يتم انتخاب رئيس جديد، وأشار مرارا إلى انتخابات مجلسي الشعب والشورى كدليل على نيته التخلي عن السياسة.

غير أن المحتجين يتهمون الجيش بالسعي للبقاء على سلطة له في إدارة شؤون البلاد حتى بعد حزيران.

وأعلن طنطاوي الثلاثاء رفعا جزئياً لحالة الطوارئ «باستثناء البلطجة» المفروضة على البلاد منذ عقود في مسعى لتهدئة المتظاهرين.

غير أن مجموعات حقوق الإنسان والنشطاء يشيرون إلى ان ذلك الاستثناء فضفاض ويمنح السلطات مساحة لتمتع الحريات.

أحد المتمنين إلى الاخوان المسلمين اصر على ان العسكريين يبغيان الشيء ذاته.

فقد قال عصام الصاوي «نحن هنا بمناسبة مرور عام على ٢٥ يناير، ونريد ايضا الدفع من اجل اهداف الثورة.. نريد نفس الشيء، ولكن كلاً منا يتخذ درياً مختلفاً».

ويطالب كافة المتظاهرين بانهاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، واعادة هيكله وزارة الداخلية وضمان الحريات والعدالة الاجتماعية. غير ان الاسلاميين اخفت صوتاً في المطالبة بتنجي المجلس العسكري. ومظاهرات الجمعة تأتي بعد عام من انتشار الجيش للسيطرة على الاحتجاجات القاتلة التي طالبت بانهاء حكم مبارك. وقد تولى الجيش السلطة حينما أعلن مبارك تنحيه في الحادي عشر من شباط في تحول جذري لمجرى الاحداث في كبرى بلدان العالم العربي من حيث السكان التي ظل مبارك يحكمها ٣٠ عاماً. ولكن بعد مرور عام، يشعر الكثيرون بالاحباط والغضب الشديد من المجلس العسكري الحاكم المتهم بانتهاك حقوق الانسان والنكوص عن الوعود التي قطعها بالاصلاح.

٢٠١١ للدعوة للحرية والعدل والكرامة ونهاية نظام اشاع كافة اشكال الفساد. وقال شاهين انهم تمكنوا من القضاء على رأس النظام في ١٨ يوماً ووضعوا بعض رموزه خلف القضبان، ولكن الثورة لم تحقق كل اهدافها وهو دفع الناس إلى الشوارع في الذكرى الأولى. ويحاكم مبارك حالياً في القاهرة حيث يواجه اتهامات بالتورط في قتل المتظاهرين، كما يحتجز نجله علاء وجمال وعدد من وزرائه بناء على اتهامات بالفساد. غير ان انتقادات وجهت للمحاكمات باعتبارها مدفوعة سياسياً بهدف تهدئة الجماهير الغاضبة وليس احقاق الحق فعلاً.

وفي التحرير احتل انصار جماعة الاخوان المسلمين، الذين حصلوا على اقلية مقاعد البرلمان عبر حزب الحرية والعدالة، قسماً من الميدان حيث سادت اجواء احتفالية.

أما في الجانب الاخر من الميدان فقد كانت الهتافات ضد الجيش بقوة. وقال فهد ابراهيم وهو احد المحتجين المناهضين للمجلس العسكري «لم يتحقق اي من اهداف الثورة. على ماذا يحتفلون؟ هل بفوزهم بمقاعد البرلمان؟» في إشارة إلى الاسلاميين. غير ان

توجه المتظاهرون في مسيرات إلى ميدان التحرير وسط القاهرة للانضمام إلى الآلاف الموجودين بالساحة للمطالبة بتغيير ديموقراطي، بعد عام من الانتفاضة التي اطاحت بالرئيس حسني مبارك. فقد خرجت مسيرات من المساجد بعد صلاة الجمعة لتنتج إلى الميدان الذي يعد بؤرة الانتفاضة المصرية بمشاركة العشرات من المجموعات المطالبة بالديموقراطية التي نظمت المسيرات. وهدف المتظاهرون الذين خرجوا من مسجد الاستقامة في الجيزة «يسقط يسقط حكم العسكري» معربين عن تنامي السخط من المجلس العسكري وتعامله مع الفترة الانتقالية في البلاد. وهدف المتظاهرون «الشرعية من الميدان» وسط تصفيق وتلويح بأعلام. وكان الآلاف قد تجمعوا في التحرير للصلاة بوسط الميدان بين خيام الاعتصام الذي بدأ الأربعاء في الذكرى الأولى لبدء الانتفاضة. وأمّ الشيخ مظهر شاهين صلاة الجمعة حيث قال انه بينما حققت الثورة انتصارات واضحة الا ان الوصول إلى الحكم الديموقراطية امامه مشوار طويل.